



المعهد الوطني للإستهلاك

## تطور الأنهات الإستهلاكية وأليات النهوض بالقدرة الشرائية



طارق بن جازية

المدير العام للمعهد الوطني للإستهلاك

جويلية 2017

لقد كانت ولا تزال الطبقة الوسطى في تونس، العمود الفقري لمجمل التحولات الإقتصادية التي تشهدها البلاد، وأساس كل السياسات العامة، باعتبارها الشريحة الأكبر. وبعتماد عديد الدراسات والأرقام، فإن هناك تأكيدا على تراجع حجم هذه الكتلة وتقلص دورها، بفعل تراجع قدرتها الشرائية ومستوى إنفاقها وحجم مداخيلها. ولعل الإتفاق حاصل حول الأسباب والتي تعود بالأساس إلى الصعوبات الإقتصادية التي تمر بها البلاد، وإلى الإضطرابات المسجلة في مسالك التوزيع ومنظومات الإنتاج والتي خلقت إرتفاعا في أسعار المنتجات والخدمات، لم تغطه الزيادات البسيطة في أجور الطبقات العاملة في القطاع العام والخاص.

ولقد كانت عديد الحكومات، سواء قبل أو ما بعد الثورة، تقرر في سياساتها برامج للمحافظة على القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، بالتركيز أساسا على المحافظة على نظام الدعم والزيادة في الأجور، إن استطاعت لذلك سبيلا، وذلك لإيمانها بأن الطبقة الوسطى هي صمام الأمان للسلم الإجتماعية والإستقرار. ولعل هذه المقاربة كانت في جانب منها مبتورة و لاتعتمد مقاربة شمولية للمسألة، وهو ما حد من نجاعتها. حيث يجب تأكيد ما يلي:

- إن مجرد الزيادة في الأجور لا يمكن أن يؤدي مباشرة إلى تطور في القدرة الشرائية، خاصة إذا واكبت هذه الزيادة زيادة مقابلة في الأسعار ولم ترافقها زيادة في الإنتاجية. وبالتالي يمكن أن تؤدي هذه الزيادات عكس المأمول وتخلق مظاهر تضخمية.
- إن سياسات تطوير القدرة الشرائية يجب أن تعتمد على قراءة لتطور الأنماط الإستهلاكية للمجتمع التونسي. فالتغيرات التي يشهدها وأساسا الطبقة الوسطى، تحت تأثير عديد العوامل (سنأتي عليها تباعا في التحليل)، تؤثر بصفة مباشرة على القدرة الشرائية للمواطنين،
- إن مقارنة المحافظة أو الترفيع في القدرة الشرائية للفئات الإجتماعية، لا يجب أن تعتمد على سياسة الأجور والأسعار فقط، بل يجب أن تتجاوز ذلك بالتركيز على سياسات عمومية أخرى لا تقل أهمية كسياسة التحويلات الإجتماعية، سياسة الصحة، سياسة التعليم، سياسة السكن، سياسة النقل، السياسة الجبائية،....

إن قراءة تحليلية لواقع الإستهلاك في تونس تؤكد التطور الهام الذي شهدته الأنماط الإستهلاكية خلال السنوات الأخيرة تحت تأثير عدة عوامل (إقتصادية، سياسية، ديمغرافية، ثقافية، إجتماعية،....)، والتي كان لها وقع كبير خاصة على الطبقة الوسطى. ويعكس حجم الإنفاق وطبيعة المنتجات المستهلكة من طرف هذه الفئة من المجتمع وضعا صعبا، يجعل من استهلاكها في حالة ضغط مستمر (consommation contrainte). في المقابل، فإن هذا التطور في الأنماط الإستهلاكية مكن من تحسين ظروف العيش ومستوى الرفاهية للأسر التونسية، حيث أصبحت، عديد النفقات التي كانت تسجل في خانة الرفاهة، نفقات ضرورية فرضها واقع المجتمع الإستهلاكي.

من جهة أخرى، تؤكد مختلف الأرقام والإحصائيات، الشحيحة، تراجع القدرة الشرائية لهذه الفئة من المجتمع. حيث أن التطور السريع للأنماط الإستهلاكية لم تواكبه تغيرات في مستوى الدخل، ولم يتم تركيز السياسات الكفيلة بالمواكبة والمساعدة والإحاطة. وإن كان الخطاب السياسي دائما يحمل معاني مراعاة القدرة الشرائية للمواطن، إلا أنه لم يكن يحمل رؤية شمولية ومتناسقة سواء في مستوى السياسات العامة أو القطاعية. وللمحافظة على السلم الإجتماعية، فإن الوضع الحالي، سواء في مستوى الدول العربية أو على المستوى الوطني، يستدعي وضع الآليات والسياسات اللازمة لتنمية القدرة الشرائية للمواطنين، حتى تتمكن من مواكبة مختلف التغيرات التي تطرأ بالأساس على نمطها الإستهلاكي.

ونطرح من خلال هذه الورقة جملة من المسائل، أهمها:

- ماهي أبرز العوامل المؤثرة في تطور الأنماط الاستهلاكية في تونس؟
- ماهي أبرز مظاهر تطور الأنماط الاستهلاكية في تونس، وخاصة بالنسبة للطبقة المتوسطة، وتأثيرات ذلك على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي؟
- هل أن النمط الاستهلاك الحالي هو نتاج طبيعي للقدرة الشرائية، أو أن وضعية القدرة الشرائية هي نتاج تأثير تطور الأنماط الاستهلاكية؟
- هل تم وضع الآليات اللازمة لمواكبة التغيرات الاستهلاكية التي يشهدها المجتمع التونسي؟
- ماهو هامش التحرك، في مستوى الآليات والسياسات العمومية، للنهوض بالقدرة الشرائية للمستهلك التونسي؟

## I. تطور الأنماط الاستهلاكية: تنوعت الأسباب والنتيجة واحدة:

يُعتبر الاستهلاك مرآة للمجتمع، وصورة لمستوى التطور والنمو به. فالمواطنون يترجمون مخزونهم الثقافي، ومستوى نموهم ونضجهم الاقتصادي، من خلال ما يستهلكونه. وتخضع طريقة الاستهلاك، أو ما يُصطلح على تسميته بالنمط الاستهلاكي إلى عديد الضغوطات والتأثيرات التي تدفع إلى تعديله وتحويله وتطوره. ونجد في المجتمع الواحد عديد الأنماط الاستهلاكية، تختلف باختلاف المناطق والجهات، وباختلاف الشرائح والفئات، وباختلاف الأزمنة والفترات. كما أننا لا يمكن أن نتحدث عن "المستهلك" بـ"أ" و"ل" التعريف وإنما عن "المستهلكين"، باعتبار إختلاف الأذواق والأنماط والتوجهات الاستهلاكية داخل الأسرة الواحدة، فما بالك داخل المجتمع الواحد. ولكن لسهولة التعاطي العلمي والإقتصادي مع الاستهلاك في مجتمع معين، فإنه يتم اعتماد التوجه السائد والذي يعكس الحد الأدنى المشترك بين كافة المستهلكين.

وتختلف العوامل المؤثرة في الأنماط الاستهلاكية بين الديمغرافي، والإقتصادي والاجتماعي والثقافي وحتى السياسي، كما أن نتائجها تختلف حسب مدى النضج الاستهلاكي لدى المجتمع ومدى انجراره وانخراطه في مجمل التأثيرات.

### 1- العوامل المؤثرة في تطور الأنماط الاستهلاكية:

تختلف العوامل المؤثرة في تطور الأنماط الاستهلاكية وتتداخل، ولكل حجم لمستوى تأثيره. فنجد منها الديمغرافي والإقتصادي بالأساس.

#### أ- العوامل الديمغرافية:

شهدت بلادنا تحولات ديمغرافية كبرى خلال 50 سنة، يعادل ما شهدته الدول الأوروبية في حوالي 150 سنة. فحسب آخر تعداد عام للسكن والسكنى منجز سنة 2014 من طرف المعهد الوطني للإحصاء فقد تطورت نسبة التمدن بنسق هام لتنمو من 53% سنة 1984 إلى 67.8% سنة 2014، وبالتالي تطور عدد الأسر بالوسط البلدي لينمو من 38% سنة 1984 إلى 70.2% سنة 2014. ويعكس هذا التحول العميق في ديمغرافيا المجتمع التونسي ظاهرة النزوح التي تشهدها عديد المناطق إلى جانب التوسع العمراني الذي شهدته كبرى الولايات التونسية ومع تطور التمدن يتغير نمط الاستهلاك باعتبار خصائص نسق الإنفاق والمرافق الموجودة بالمناطق الحضرية. وتركزت في بلادنا أقطاب إقتصادية استهلاكية كبرى في شكل "ميغابولات" Mégapoles كإقليم تونس الكبرى والذي يضم حوالي 3 مليون مستهلك وسوسة وصفاقس.

ومن التحولات الديمغرافية الهامة والتي أثرت على نمط استهلاك الأسر وقدرتها الشرائية هو تراجع معدل أفراد الأسرة من 5.47 فرد للأسرة الواحدة سنة 1984 إلى 4.05 فرد للأسرة سنة 2014، وتبلغ هذه النسبة 3.9 فرد بالوسط الحضري وبالتالي صارت الأسرة التونسية تتكون من أب وأم وابنين على الأكثر. فمثلا نجد أن 17.6 بالمائة من الأسر تتكون من 3 أفراد و 23.6 بالمائة من 4 أفراد

وتراجع عدد الأسر التي تتكون من 7 أفراد وأكثر من 36 بالمائة سنة 1975 إلى 8 بالمائة سنة 2014. ويؤكد هذا التمشي نجاح سياسة تحديد النسل في تونس التي انطلقت منذ الستينات، إلى جانب وعي من الأسر التونسية بتطور كلفة المعيشة وخاصة كلفة تربية الأبناء. من جهة أخرى فإن طبيعة المساكن التونسية تغيرت، فنجد أن 23 بالمائة من المساكن تتكون من غرفتين فقط، و 41.5 بالمائة من المساكن تتكون من 3 غرف، وبالتالي تراجع حجم المنزل التقليدي الذي يضم عديد الأفراد وعديد الأسر. وكننتيجة لهذا الوضع، تراجع النمو السكاني بصفة حادة ليمر من 2.9% سنة 1966 إلى 1.3% سنة 2014 وأدى هذا الوضع إلى تغيرات جذرية في مستوى تركيبة الهرم السكاني، إلى درجة الخوف من عدم تجدد الأجيال.

وفي مستوى ديناميكية الأسرة التونسية، أثر خروج المرأة للعمل على نمط الاستهلاك خاصة في مستوى المداخر وكذلك في مستوى النمط الغذائي وتبلغ نسبة النساء من المشتغلين 28.6% أي 934.286 امرأة. فانخراط المرأة في العمل خلق طريقة جديد في الحياة خاصة بالوسط الحضري تقوم على الأكل خارج المنزل، وعلى حضانة الأبناء بالمؤسسات الخاصة. من جهة أخرى أصبح عمل المرأة ضرورة للمساهمة في ميزانية الأسرة ومجابهة النفقات.

### ب- العوامل الإقتصادية:

كان للنمو الإقتصادي وتطور القدرة الشرائية والأسعار تأثير كبير على نمط الاستهلاك حيث سجلت تونس خلال الفترة 2000-2010 معدل نمو سنوي بـ 4.43%، وبلغت نفس النسبة 1.2% خلال الفترة 2011-2015 (حسابات الكاتب) من جهة أخرى توفقت تونس خلال العقد الأخيرين من حصر نسبة التضخم في مستويات مقبولة وبلغت معدل 3.2% سنويا، وهو ما حد "نظريا" من وطأة تراجع القدرة الشرائية. كما ساعد الطابع الإيجابي للنمو الإقتصادي على نمو الدخل الفردي بمعدل 7.6% سنويا خلال العقد الأخيرين وحسب آخر الإحصائيات الرسمية للمعهد الوطني للإحصاء (المسح الوطني حول الاستهلاك والإنفاق لسنة 2015) والتي أثارت جدلا كبيرا، فقد تراجعت نسبة الفقر في تونس من 23.5% سنة 2005 إلى 15.5% سنة 2015، ويعود هذا التراجع إلى ارتفاع دخل عديد الأسر من خلال الزيادات التي تم إقرارها في المنح والتحويلات الاجتماعية، خاصة لفئة العائلات المعوزة. وبالرجوع إلى البيانات المتعلقة بالحسابات القومية وإلى وثائق الميزان الإقتصادي للعشرية الأخيرة نتبين أن الدخل الإجمالي المتاح للأسر تطور بمعدل 9.5% سنويا خلال الفترة 1985-2014، وهو معدل محترم يعد نتاج نمو إقتصادي إيجابي وتراجع في نسبة النمو الديمغرافي وخاصة نمو عدد الأسر، كما أنه مستوى يتجاوز بكثير مستوى النمو الإقتصادي خلال نفس الفترة.

وبناء على مجمل هذه المعطيات الإقتصادية والمتعلقة أساسا بالنمو الإقتصادي والأسعار وتطور الدخل المتاح للأسر، تطورت القدرة الشرائية للأسر بمعدل 3.9% خلال الفترة 1983-2013 (حسابات الكاتب) مع تسجيل فترات متباينة حيث كان التطور ضعيفا خلال الفترة 84-1988 (1.8% سنويا) ثم يبلغ معدل 5% خلال بقية المدة ليتراجع بعد الثورة إلى حدود 1.8%.

ولعل من أبرز العوامل التي ساهمت بصفة كبيرة في إحداث تغيرات عميقة في مستوى نمط استهلاك التونسيين هو ما شهدته القطاع التجاري من تطوير وتعصير. حيث تطورت خلال السنوات الأخيرة المساحات التجارية المتوسطة والكبرى و نمى عددها من 157 مساحة سنة 2006 إلى حوالي 220 نقطة سنة 2016 وبالتالي نمى حجم مساهمتها في تجارة التوزيع من 12% إلى 22%. وتؤكد الدراسات (دراسة المعهد الوطني للإستهلاك بعنوان "تأثير تعصير القطاع التجاري على الإستهلاك والإنفاق"- جويلية 2011) أن انتصاب المساحات التجارية يزيد في إنفاق الأسر بمعدل 20%. كما تؤكد نفس الدراسة أن حوالي 56% من متساكني إقليم تونس الكبرى، وهو أكبر تجمع سكاني وتجاري يرتادون المساحات الكبرى والمتوسطة على الأقل مرة في الأسبوع.

إن تطور الإنفاق والاستهلاك للأسر التونسية، والذي يعكس تغيرات في مستوى الأنماط الاستهلاكية، عكس من جهة أخرى تحسنا كبيرا في نسبة تجهيز الأسر ومستوى رفاها. حيث تؤكد الإحصائيات الأخيرة للتعداد العام للسكان والسكنى (الجزء السادس- ص 43) أن :

- ▶ 27.5 بالمائة من الأسر لها مكيف هواء سنة 2014، مقارنة بـ6 بالمائة فقط سنة 2004،
- ▶ 94 بالمائة من الأسر لها ثلاجة، مقارنة بـ55 بالمائة سنة 1994،
- ▶ 27.2 بالمائة من الأسر لها سيارة سنة 2014 مقابل 16 بالمائة سنة 1994،
- ▶ 69 بالمائة لها آلة طبخ بالفرن سنة 2014 مقابل 37 بالمائة سنة 1994،
- ▶ 71 بالمائة لها آلة غسيل ثياب مقابل 17 بالمائة سنة 1994.
- ▶ 92 بالمائة لها هوائي مقابل 2 بالمائة سنة 1994.

وهذا التحسن في مستوى تجهيز الأسر لم يشمل فقط المعدات الكهرومنزلية، بل شمل كذلك وسائل الإتصال والتكنولوجيا، والتي بدورها كان لها الأثر العميق في تغير نمط استهلاك المواطن التونسي وذلك على مستويين:

- في مستوى الاستهلاك: حيث فتحت هذه المسائل التقنية قنوات جديدة للترويج والإطلاع على العروض التجارية.
- في مستوى الإنفاق: أصبح الإنفاق على وسائل الاتصال الحديثة من هاتف جوال وأنترنات وحواسيب وتلفاز يأخذ حيزا هاما في أبواب إنفاق الأسر التونسية.

وتؤكد أرقام وزارة تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي أن حوالي 30% من الأسر التونسية مرتبطة بالانترنت سنة 2015 أي حوالي 800 ألف أسرة، و34% من الأسر لها حاسوب في المنزل. وبلغ إجمالا عدد الاشتراكات في الأنترنت 8 ملايين انخراط سنة 2015. من جهة أخرى بلغ عدد المشتركين في الهاتف الجوال إلى حدود شهر أفريل 2017، 14.2 مليون مشترك في الهاتف الجوال بنسبة نفاذ تمثل 125%. كما تعد تونس حاليا حوالي 6 مليون هاتف ذكي بما تطرحه هذه الهواتف من تطبيقات وإمكانات تقنية.

وأصبحت نفقات الهاتف الجوال عنصرا قارا في ميزانية الأسرة وتغطي أغلب أفرادها. فخلال سنة 2015 قضى التونسيون 27 مليون دقيقة في هاتفهم الجوال أي 450 ألف ساعة، بعد أن كان في حدود 21 مليون دقيقة سنة 2012 أي بزيادة بـ 6 مليون دقيقة في 3 سنوات. وبلغ عدد الدقائق المقضاة إلى حدود شهر سبتمبر 2016، 30.1 مليون دقيقة (الهيئة الوطنية للاتصالات- تقرير مرصد الاتصالات ديسمبر 2016) وإجمالا بلغ حجم الإنفاق على الهاتف الجوال 153 مليون دينار سنة 2015. من جهة أخرى بلغ عدد حسابات الفايبيوك 6.3 مليون حسابا أي 58% من السكان (تقرير Webanalytics - Medianet - ديسمبر 2016- ص 18).

وفي نفس نسق تطور عدد الهواتف الجوال الذكية والربط بالانترنت وعدد حسابات الفايبيوك تطور في السنوات الأخيرة رقم المعاملات عبر التجارة الإلكترونية ليمتد من 0.7 م.د سنة 2005 إلى حوالي 130 مليون دينار سنة 2016 (شركة نقديات تونس). إلا أن هذا الرقم لا يعكس واقع التجارة الإلكترونية، فقد شهدت السنوات الأخيرة تطور نمط جديد يقوم على الدفع عند التسليم، وهو ما يجعل هذه المعاملات لا تغطي بالإحصائيات الرسمية الإلكترونية. ويبقى مجال التجارة الإلكترونية من الأنماط الجديدة التي لم تجد صدى كبيرا لدى المستهلك التونسي نظرا لضعف الثقة في طرق الدفع، ومحدودية العروض التجارية، ولغلبة ثقافة التقليب والتمحيص للمنتجات من طرفه. إلا أن آفاق التطور للسنوات القادمة تبدو كبيرة خاصة مع بروز جيل شاب من المستهلكين يتقن بصفة كبيرة التكنولوجيا الحديثة للتواصل.

وفي نفس التمشي الإقتصادي والذي أثر بصفة كبيرة على الأنماط الإستهلاكية، مثل النفس التحرري للإقتصاد الوطني والذي انخرط فيه تونس منذ التسعينات منعدجا هاما في نسق عيش المواطنين. فكان الإنطلاق بإقرار جملة من القوانين التحررية كقانون المنافسة والأسعار لسنة 1991 والذي كرس مبدأ حرية الأسعار، ثم قانون حماية المستهلك لسنة 1992. وعلى مستوى المنظومة التجارية العالمية، عملت تونس منذ سنة 1995 على الانخراط فيها وذلك من خلال إبرام عديد الاتفاقيات التجارية منها بالأساس اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية منظمة التجارة العالمية، وهو ما أدى إلى تحويل هام في المبادلات التجارية، وتسارع نسق نموها. هذا التمشي دعم حضور عديد المنتجات الأجنبية بالسوق التونسية ونوع من العرض للمستهلك التونسي مما أثر على نمط إستهلاكه للمنتجات وكذلك الخدمات، وبالتالي ارتفعت نسبة الواردات في إستهلاك الأسر التونسية من 11 بالمائة سنة 1985 إلى حوالي 24 بالمائة سنة 2015.

## 2- نتائج تطور الأنماط الإستهلاكية:

لقد أدت مختلف العوامل المذكورة في الجزء الأول من هذه الورقة إلى تغيرات عميقة في الأنماط الإستهلاكية للمواطن التونسي، وكذلك في مستوى قدرته الشرائية. ولعل المنحى التحرري الذي شهده الإقتصاد الوطني إلى جانب التطور التكنولوجي وتعصير القطاع التجاري عموما أدوا إلى الحديث بصفة فعلية على تحول المجتمع التونسي إلى مجتمع إستهلاكي على غرار مجتمعات الدول المتقدمة، ولو أن المقارنة تبقى دائما غير جائزة.

وبلغ تأثير مختلف هذه العوامل إلى حد إحداث تغيرات في مستوى مفهوم الإستهلاك لدى الأسر. فقد انتقل مفهوم الإستهلاك من وسيلة لإشباع الحاجيات الأساسية إلى الإستهلاك الذي يمثل وسيلة للتموقع الإجتماعي. وأصبح الإستهلاك عملية "تصعيد" (بمعنى التحليل النفسي للكلمة) لما يعيشه المواطن من صراع طبقي وتفاوت بين الشرائح الإجتماعية، ورغبة في المماهات ومواكبة التطور.

من جهة أخرى شهد المجتمع التونسي ديمقراطية للإستهلاك وذلك تحت تأثير التماهي بين السلوكيات الإستهلاكية وتوزع المساحات التجارية الكبرى على كامل المناطق والولايات وتأثير التطور الذي شهده قطاع الإشهار والترويج للمنتجات. فقد شهدت مثلا الإستثمارات الإشهارية تطورا هاما من 70 مليون دينار سنة 2005 إلى أكثر من 220 مليون دينار سنة 2016 (نشریات مكتب الدراسات سيقما كونساي). ولم تعد هناك منتجات حكرا على فئة معينة أو شريحة معينة، بل إن الجميع، مهما اختلفت مداخيلهم أو انتماءاتهم أو موقعهم الجغرافي، يمكن لهم أن يستهلكوا نفس المنتجات بنفس الجودة.

وفي مستوى تركيبة الإستهلاك، أصبحت المنتجات أكثر صناعية، باعتبار تطور الصناعات الغذائية من جهة، ونسق حياة الأسر وظروف سكنها. فتراجعت مثلا التقاليد المتعلقة بالعودة والمنتجات المعدة بالمنزل، لتأخذ مكانها المصبرات الغذائية والمنتجات المعدة والأكلات المطبوخة.

وبفعل مختلف التأثيرات المذكورة آنفا، مثل الإستهلاك خلال السنوات الفارطة أبرز محرك للإقتصاد الوطني وتطور بالأسعار الجارية خلال الفترة 2008-2014 بمعدل ناهز 8.7 بالمائة سنويا، أي بنسق يتجاوز مستوى النمو الإقتصادي. من جهة أخر تطور مستوى الإنفاق الفردي السنوي من 1424 دينار للفرد الواحد في السنة سنة 2000 إلى 3871 دينار للفرد الواحد في السنة سنة 2015. كما تطور الإنفاق السنوي الأسري من 6450 دينار للأسرة الواحدة في السنة سنة 2000 إلى 15561 دينار في السنة سنة 2015 (المسح الوطني حول غستهلاك وإنفاق الأسر-المعهد الوطني للإحصاء-2015).

وطني	الشريحة
National	
0,1	أقل من 500د
0,8	من 500د إلى 750د
2,1	من 750د إلى 1000د
8,1	من 1000د إلى 1500د
12,5	من 1500د إلى 2000د
26,4	من 2000 إلى 3000د
24,5	من 3000 إلى 4500د
25,4	4500د فما فوق
100,0	المجموع

وبالنسبة لشرائح الإنفاق فتبلغ نسبة الذين يتراوح إنفاقهم السنوي بين 750 و 4500 دينار سنويا 73.6 بالمائة، في حين يبلغ مستوى إنفاق الفئة التي تتجاوز 4500 دينار للفرد الواحد في السنة 25.4 بالمائة أي بمعدل إنفاق يومي يتجاوز الـ12 دينار.

ولعل ما يعكس بصفة جلية التغيرات الهامة التي شهدتها نمط إستهلاك الأسر التونسية هو التغير الكبير في مستوى أبواب الإنفاق وحجمها في مستوى ميزانية الأسرة. حيث تراجع حجم النفقات الغذائية من الميزانية من 40 بالمائة سنة 1985 إلى 28.9 بالمائة سنة 2015. ويعكس هذا التراجع التوجه نحو التماهي مع المجتمعات الإستهلاكية، حيث يخصص مثلا الفرنسيون 13.4 بالمائة فقط من ميزانيتهم للنفقات الغذائية (معهد الإحصاء والدراسات الإقتصادية insee - 2015).

كما شهدت بعض أبواب الإنفاق الأخرى تطورا في حجمها خاصة بالنسبة لنفقات السكن (مرت من 24 بالمائة سنة 2010 إلى 26.6 بالمائة سنة 2015)، نفقات الرعاية الصحية والشخصية (من 8.8 بالمائة سنة 2010 إلى 9.4 بالمائة سنة 2015)، ونفقات النقل والمطاعم والمقاهي (من 3.2 بالمائة سنة 2010 إلى 4 بالمائة سنة 2015)، ونفقات التعليم من 2.1 بالمائة سنة 2010 إلى 4 بالمائة سنة 2015.

النسبة (%)		متوسط الإنفاق للفرد الواحد (بالدينار)		باب الإنفاق
2015	2010	2015	2010	
28,9	29,3	1 118	763	التغذية
2,6	2,8	102	73	مشروبات محلاة وتبغ
7,6	8,6	293	224	الملابس
26,6	24,4	1 030	635	نفقات السكن
3,7	4,5	143	117	تجهيزات كهربائية وملزنية والثالث
9,4	8,8	363	228	الرعاية الصحية والشخصية
9,3	9,0	360	233	النقل
4,4	5,4	171	141	الاتصالات
1,1	1,4	44	36	نفقات الترفيه والثقافة
2,2	2,1	84	54	التعليم
4,0	3,2	157	84	النزل والمطاعم والمقاهي
0,2	0,5	6	12	نفقات أخرى
100	100,0	3 871	2 601	المجموع

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء- عرض نتائج المسح الوطني حول إنفاق وإستهلاك الأسر -2015

من جهة أخرى، ونظرا لنسق الحياة المتسارع فقد تطورت بصفة كبيرة نفقات الأسر التونسية خارج المنزل حيث صارت تمثل 16 بالمائة من النفقات الغذائية على المستوى الوطني. وترتفع هذه النسبة إلى 18 بالمائة في إقليم تونس الكبرى، وإلى 26 بالمائة بالنسبة لأصحاب الدخل المرتفع، و6.7 بالمائة لأصحاب الدخل الضعيف (دراسة حول تطور الأنماط الإستهلاكية في تونس: الآثار الصحية والإقتصادية- المعهد الوطني للإستهلاك- 2015). كما بين بحث تم إنجازه من طرف المعهد الوطني للإستهلاك سنة 2014 و شمل 1022 أسرة من الوسط الحضري أن 55 بالمائة من الأسر لها على الأقل أحد الأفراد يتناول فطور الصباح خارج المنزل، وأن 52 بالمائة من الأسر تلجأ إلى أطباق مطبوخة على الأقل مرتين في الأسبوع.

وعلى المستوى الغذائي والصحي شهدت الأسر التونسية تغيرات هامة تمثلت بالأساس في ارتفاع نسبة الأمراض المزمنة وتسجيل ارتفاع في نسبة الزيادة في الوزن خاصة بالنسبة لفئات الإناث. وحسب آخر الإحصائيات ( المسح الوطني حول إستهلاك وإنفاق الأسر- المعهد الوطني للإحصاء- 2015) فإن 56 بالمائة من التونسيين من الفئة العمرية 20-69 سنة، لهم سمنة أو زيادة في الوزن و10 بالمائة عندهم مرض السمنة، أي حوالي 1.1 مليون شخص. وبالنسبة لفئة الإناث (20-69 سنة)، فإن 57 بالمائة لهم سمنة أو زيادة في الوزن سنة 2015 مقابل 43 بالمائة سنة 2005.

في الجهة المقابلة من التحليل، شهدت نسبة النحافة في تونس تراجعا هامة، عكست تطورا في مستوى النفاذ إلى الغذاء وتحسن نوعيته، ومرت من 6 بالمائة سنة 2000 إلى 3.8 بالمائة من السكان سنة 2015. كما تم تسجيل زيادة هامة في نسبة السمنة للفئة العمرية 3-5 سنوات حيث مرت النسبة من 6.3 بالمائة سنة 2006 إلى 9.6 بالمائة سنة 2012، أي بزيادة بأكثر من 50 بالمائة في ستة سنوات.

ولعلّ العلامة البارزة في ما يشهده المجتمع التونسي من تغيرات على المستوى الصحي وعلاقته بالجانب الغذائي ونسق الحياة في نفس الوقت، هو تطور نسبة المصابين بالأمراض المزمنة، حيث بلغت نسبتهم 15.8 بالمائة سنة 2015 مقابل 14.2 بالمائة سنة 2010. وتختلف هذه النسبة حسب الولايات حيث تبلغ أقصاها في إقليم تونس الكبرى لتبلغ 21 بالمائة، وأدناها في المناطق الداخلية ومناطق الجنوب لتبلغ 10 بالمائة في القصرين، 11 بالمائة في سيدي بوزيد و 12 بالمائة في ولاية قبلي. وتجدر الإشارة إلى أن 26 بالمائة من التونسيين مصابون بالسكري، 30 بالمائة عندهم ضغط الدم، و 30 بالمائة من الوفيات في تونس ناتجة عن أمراض القلب.

والأكيد أن لهذا التطور الكبير في نسبة المصابين بالأمراض المزمنة تأثيرا مباشرا على نفقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض، حيث مر عدد المنخرطين بهذه المنظومة (APCI) من 205 ألف سنة 2008 إلى 800 ألف سنة 2014، وبلغ عدد عمليات التكفل بالأمراض المزمنة والثقيلة 1.1 مليون عملية سنة 2014 مقابل 270 ألف سنة 2008، وبالتالي تطورت نفقات الأمراض المزمنة من 380 مليون دينار سنة 2008 إلى 780 مليون دينار سنة 2014 (تقرير مركز البحوث والدراسات الإجتماعية- تطور نفقات صندوق التأمين على المرض-2015).

وكنناج طبيعي للتغيرات التي يشهدها نمط الإستهلاك لدى الأسر التونسية تحت تأثير عديد العوامل التي أتينا على ذكرها سابقا، تطور حجم التداين الأسري بنسق متسارع، ومر قائم القروض المسلمة للأسر التونسية من طرف البنوك من 3.073 مليون دينار في شهر ديسمبر 2003 إلى 20.874 مليون دينار في شهر مارس 2017 (الإحصائيات المالية – البنك المركزي التونسي – أبريل 2017). وتقسم القروض تباعا كما يلي: 9278 مليون دينار لشراء مسكن، 8579 مليون دينار لتحسين مسكن، 2682 مليون قروض إستهلاكية قصيرة، 293 مليون دينار لشراء سيارة. وتطور قائم القروض بمعدل 17 بالمائة سنويا، في حين تطورت القروض الإستهلاكية قصيرة المدى بمعدل 7 بالمائة سنويا.



السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الدينون	614	377	357	419	347	208

المصدر: الحسابات القومية- المعهد الوطني للإحصاء-2014.

ويبلغ معدل صافي القروض المسلمة سنويا للأسر التونسية (أي بعد إستخلاص ديون سابقة)، معدل 290 مليون دينار سنويا.

كما أن مختلف هذه الأرقام لا تعكس واقع التداين الأسري في تونس، حيث أن مصادر التداين التي لا تغطيها مصالح البنك المركزي التونسي كثيرة. فالأسر التونسية تتداين من الصناديق الإجتماعية بمعدل 25 مليون دينار سنويا، كما نجد الشراءات بالتقسيط، والتداين لدى الأصدقاء والعائلة، والتداين عبر كمنش "الكريدي" لدى تجار المواد الغذائية... وخلفت هذه الوضعية حالات كثيرة من التداين متعدد المصادر والتي كانت لها تأثيرات كبيرة على ااستقرار العائلي. وتؤكد تقارير وزارة العدل التونسية أن حوالي 48 بالمائة من حالات الطلاق في تونس تعود لأسباب مادية.

وكتريجة لحجم المشاكل التي تتخبط فيها بعض الأسر التونسية التي لم تعد قادرة على خلاص ديونها نحو البنوك، رغم الضمانات التي تطلبها هذه المؤسسات المالية، فقد تطور قائم المبالغ التي يتم سدادها أو التي في حالة نزاع للخواص ب18.4 بالمائة إلى حدود شهر ديسمبر 2016، ليمر من 721 مليون دينار سنة 2015 إلى 854 مليون دينار سنة 2016، وكان 586 مليون دينار سنة 2014. وقد أثرت الظروف الإقتصادية والسياسية خلال السنوات الأخيرة في مستوى الإدخار للأسر التونسية. حيث تراجعت نسبة الإدخار الأسري من 11.3 بالمائة سنة 2010 إلى 8.8 سنة 2014، كما تراجع الإدخار الوطني بصفة عامة من 22 بالمائة سنة 2010 إلى 12 بالمائة سنة 2016، وهو ما اثر بصفة كبيرة على تمويل الإستثمار.

وللإجابة على جدلية النمط الإستهلاكي والقدرة الشرائية، يبدو أن المجتمع التونسي شهد تغيرات كبيرة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي جعلته في بعض أبواب الإنفاق يُأقلم نمط إستهلاكه حسب تطور قدرته الشرائية، في حين أنه لا يراعي هذه القدرة أو الطاقة الشرائية في أبواب إنفاق أخرى. فعلى مستوى الإنفاق الغذائي نلاحظ تراجع أو استقرار معدل إستهلاك المواطن التونسي لبعض المنتجات تحت تأثير إرتفاع سعرها، كاللحوم الحمراء مثلا، مقابل إقباله على بعض المنتجات التعويضية ( produit de substitution) نظرا لانخفاض سعرها. فقد تراجع معدل إستهلاك الفرد للحوم الحمراء من 7.6 كغ للفرد الواحد في السنة سنة 1995 إلى 7.1 كغ للفرد الواحد في السنة سنة 2015. في المقابل إرتفع إستهلاكه للحوم الدواجن من 6.5 كغ سنة 1995 إلى 19.4 كغ للفرد في السنة سنة 2015. كما تم تسجيل تطور هام في معدل إستهلاك البيض من 97 قطعة للفرد في السنة سنة 1995 إلى 187 قطعة للفرد في السنة سنة 2015. أما في ما يتعلق بالنفقات الأخرى كالتربية والصحة والترفيه فقد شهدت تطورا مستمرا لم يراعي مسار تطور القدرة الشرائية له.

المواد	2000	2005	2010	2015
الحبوب	180.4	182.6	180.7	174.3
منها:				
القمح الصلب	91.5	81.6	75.7	63.8
القمح اللين	72.8	80.1	82.8	84.9
خضار طازجة	76.2	78.3	78.5	85.3
الفاول	61.2	70.8	66.0	80.8
اللحوم	24.8	26.9	29.8	32.5
منها:				
لحم علوش	9.0	9.5	9.4	7.1
لحم بقري	2.9	3.3	2.9	3.9
الطيور و قنص الصيد	10.8	11.7	15.2	19.4
الأسماك	6.7	9.4	9.7	9.3
الحليب	44.5	53.9	95.0	109.7
مشتقات الحليب	33.5	29.6	34.2	40.7
منها:				
ياغرت (عدد العلب)	35.0	48.4	72.2	103.1
البيض (عدد القطع)	119.0	132.8	166.7	186.9
الزيت	24.1	22.7	23.9	25.7
السكر و السكريات	17.4	16.7	15.8	15.3
شاي	1.4	1.1	1.0	1.0
قهوة	0.7	0.7	0.8	1.0

المصدر: أشغال ندوة صحفية لعرض نتائج المسح الوطني حول إستهلاك وإنفاق الأسر 2015- المعهد الوطني للإحصاء.

## II. الآليات والسياسات للنهوض بالقدرة الشرائية:

نعود في هذا الباب للتأكيد بأن النهوض بالقدرة الشرائية للمواطنين يبقى دائما محور كل السياسات العامة وهاجس كافة الحكومات باختلاف توجهاتها وتركيباتها. ويعرف المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا القدرة الشرائية على أنها " مقدار السلع والخدمات أو كميته التي يمكن شراؤها من خلال كمية محددة من النقود، يعني هي القدرة على شراء سلع وخدمات، أو كمية السلع والخدمات من خلال استعمال وحدة نقدية معينة. ويرتبط تطورها بالأسعار والأجور. وبالتالي فإنه إذا ارتفعت الأسعار في ظل محيط تستقر فيه الأجور، فإن القدرة الشرائية تنخفض، في حين أنه إذا ارتفعت الأجور بمستوى يفوق إرتفاع الأسعار يمكن للقدرة الشرائية أن ترتفع". وانطلاقا من هذا التعريف فإن النهوض بالقدرة الشرائية، يفترض نظريا و بالأساس التحكم في ارتفاع الأسعار والترفيف في الأجور. إلا أن هذا الفهم البسيط والسطحي هو الذي جعل مختلف السياسات المعتمدة تفشل في تحقيق ارتفاع للقدرة الشرائية محسوس وفعلي بالنسبة للأسر التونسية، وهو ما يستدعي مراجعة لعدد السياسات المتكاملة تأخذ بعين الإعتبار التغيرات التي يشهدها النمط الإستهلاكي.

### 1. السياسات العامة لتطوير القدرة الشرائية:

يمكن للدولة أن تتدخل عبر عديد السياسات من أجل تحسين القدرة الشرائية للمواطنين خاصة في ظل عدم تطابق أغلبها مع واقع المجتمع التونسي في مستوى إستهلاكه ولا وضعه المادي. ومن أبرز هذه السياسات نجد أساسا سياسة الأسعار والأجور والسياسة الجبائية والسياسة الإجتماعية.

#### أ- سياسة الأسعار:

إعتمدت تونس منذ سنة 1991 بمقتضى القانون عدد 64 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلق بالمنافسة والأسعار، والذي غُوض بقانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار في 15 سبتمبر 2015 مبدأ عاما بتحرير الأسعار في القطاعات التنافسية، على أن يكون السوق هو المحدد الأساسي، في ظل مناخ شفاف، لمستوى الأسعار. وأدت هذه الوضعية إلى وجود حوالي 87 بالمائة من الأسعار في السوق التونسية حرة، في حين البقية مؤطرة سواء في مستوى البيع أو في مستوى الإنتاج، وهي منتجات حساسة. وبناء على هذا المعطى، لم يبق للدولة دور كبير في مجال تحديد الأسعار أو التحكم فيها، باستثناء دورها في ضمان إنتظامية التزويد ومراقبة شفافية المعاملات بالأسواق، أو التدخل الذي يتيح القانون للوزير

المكلف بالتجارة بتحديد أسعار بعض المنتجات. كما تدير الدولة منظومة دعم المنتجات الحساسة وهي منظومة مكلفة من الناحية المادية (1650 مليون دينار سنة 2017)، وتشهد عديد التجاوزات، كما أنها منظومة شاملة بينت محدوديتها. وقد بينت دراسة أنجزت سنة 2012 من طرف المعهد الوطني للإحصاء بالتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية تحت عنوان " Distribution et incidence des subventions indirectes sur les ménages pauvres أن 22,8% من دعم المواد الغذائية يذهب خارج الأسر في حين يتوزع الباقي من الدعم على الفقراء بنسبة 9,2% والطبقة الميسورة بنسبة 7,5% والطبقة الوسطى بنسبة 60,5%.

من جهة أخرى يبقى تدخل البنك المركزي التونسي، باعتباره يدير السياسة المالية، نادرا في مجال الحد من الضغوطات التضخمية. حيث يعمد إلى الترفيع أو التخفيض من نسبة الفائدة قصد التحكم في السيولة وبالتالي في التضخم. وقد تدخل البنك المركزي التونسي خلال شهر ماي 2017 في مناسبتين للترفيع في نسبة الفائدة وذلك لمجابهة إرتفاع الأسعار، رغم التأثيرات السلبية لهذا التدخل على الإستثمار والإدخار. وتجدر الإشارة إلى أن إرتفاع الأسعار في تونس لا يعود بالأساس وعكس ما هو شائع، إلى تدخل المراقبة الإقتصادية عبر مراقبة مسالك التوزيع وتنظيمها، أو البنك المركزي التونسي بصفة أقل عبر سياسته المالية، وإنما يعود أيضا إلى الإرتفاع المسجل في كلفة الإنتاج تحت عدة عوامل كالزيادة في الأجور أو تراجع سعر صرف الدينار أو الجوائح الطبيعية،...

وبالتالي فإن سياسة التحكم في الأسعار وهي من العناصر الأساسية لتدعيم القدرة الشرائية لا بد أن تكون شاملة.

فإلى جانب تدعيم الأجهزة الرقابية من أجل الحد من التهريب والتجارة الموازية وضمن شفافية المعاملات، لا بد من العمل، وبنفس الأهمية، على تطوير منظومة الإنتاج وخاصة الإنتاج الفلاحي. حيث أن عديد المنتجات تشهد إرتفاعا في أسعارها نظرا لتراجع إنتاجها أو تراجع المساحات المخصصة لها نظرا لتراجع إستثمار الفلاح فيها. فقد تراجعت مثلا المساحات المخصصة للخضر من 158 ألف هكتار سنة 2005 إلى 156 ألف هكتار سنة 2014، رغم تزايد عدد السكان وتزايد الإستهلاك (المدونة الإحصائية لوزارة الفلاحة- الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية). كما يجب أن يتم تركيز منظومة كاملة لتصدير المنتجات الفلاحية، خاصة في فترة ذروة الإنتاج وهو من العوامل التي ساهمت في غياب إستثمارات جديدة في القطاع الفلاحي.

ولعل الحل العاجل لتطوير مسالك التوزيع، والتي تعتبر من عوامل تحديد الأسعار في السوق، هو مزيد تطوير أسواق الجملة بإحداث هيكل وطني للإشراف عليها، بعيدا عن تدخل البلديات وعقود اللزمات التي أضرت بها، إلى جانب إحداث حلقة جديدة تشمل مجمعي الإنتاج، وحذف خطة وكلاء البيع (هباطة) بأسواق الجملة وتعويضها بخطة تجار الجملة بما يساعد على التخفيض في الأسعار. وبالنسبة للنقطة الأخيرة تجدر الإشارة إلى أن الوضع الحالي في أسواق الجملة، يجعل من وكلاء البيع (هباطة)، غير حريصين على تراجع الأسعار، فعمولتهم ترتفع كلما إرتفعت أسعار الخضر والغلل والأسماك، في حين أن تغيير صبغتهم إلى تجار جملة سيجعلهم يسعون إلى التخفيض في الأسعار لضمان بيوعات أكثر وهامش ربح مجزي.

وتبقى مراجعة سياسة الدعم، على أهميتها، من الأولويات التي لم تطرح بجدية خلال السنوات السابقة. ويجب العمل خلال المرحلة القادمة على مراجعة هذه السياسة بغاية توجيه الدعم لمستحقيه، عبر اعتماد سياسة تحويلات مالية لفائدة العائلات المعوزة على أن يتم اعتماد الأسعار الحقيقية في السوق. ويتطلب هذا الإجراء التسريع في برنامج "المعرف الوحيد" والذي سيمكن من تحديد البيانات الإجتماعية لكافة الأسر التونسية، وهو مشروع قيد الإنجاز حاليا في مستوى وزارة الشؤون الإجتماعية.

## ب- سياسة الأجور:

خلافًا لما كانت عليه قبل 2011، لا تحتكم تونس حاليًا على سياسة واضحة ومضبوطة للزيادات في الأجور، وهو من المسائل المفهومة نظراً لارتفاع المطلبية في كافة القطاعات. من جهة أخرى فإن أغلب الزيادات التي تم إقرارها بعد 2011 لم تعتمد معطيات علمية وأرقام ثابتة لتحديد حجم الزيادات، خاصة تلك المتعلقة بالإنتاجية وبعدها المنتفعين بالأجر الأدنى المضمون (صناعي وفلاحي) وبالقدرة الشرائية. وجعلت هذه الوضعية المفاوضات الإجتماعية في عديد المناسبات في مأزق في ظل إختلاف الآراء والأرقام بين الأطراف الإجتماعية.

وبناء على هذه الوضعية والتي لا تأخذ بعين الإعتبار الواقع الإقتصادي ولا القدرة الشرائية للعملة، فإن مراجعة سياسة المفاوضات الإجتماعية يعتبر من المسائل الحيوية التي من شأنها أن تؤسس للسلم الإجتماعي وتضمن زيادة مجزية في القدرة الشرائية. ويجب أن تقوم هذه المراجعة على مراجعة سابقة لأنظمة التأجير والأنظمة الأساسية والإتفاقيات القطاعية. من جهة أخرى لا بد لسياسة المفاوضات الإجتماعية أن تنفتح على بعض التجارب الأجنبية الناجحة كالتجربة الألمانية والتي تقوم على التفاوض داخل المؤسسة، والخروج بالتالي من بوتقة المفاوضات القطاعية والتي تكون شاملة و لاتعكس وضع كل مؤسسة.

وعلى مستوى الجندر، فإنه يجب وضع حد للفوارق في الأجور بين الرجال والنساء في القطاع الخاص، حيث بين بحث منجز من طرف مركز الدراسات والبحوث الإجتماعية ومكتب العمل الدولي سنة 2012 (Structure des salaires en Tunisie) حول المؤسسات الصغرى أن معدل الأجر يبلغ 615 دينار بالنسبة للرجال في حين يبلغ هذا المعدل 459 دينار بالنسبة للنساء، أي بفارق 34 بالمائة، كما يبلغ متوسط الأجور في القطاع الخاص 557 دينار.

## ت- السياسة الجبائية:

إن ملف مراجعة السياسة الجبائية من الملفات الهامة التي طرحت بجدية بعد سنة 2011. ولئن اقتصرنا على أغلب التدخلات والمراجعات التي تمت على جباية المؤسسة، فإن جباية الأفراد لم ترتق إلى المأمول بما يضمن ترفيعاً في القدرة الشرائية للعملة. فأرقام وزارة المالية حسب موقعها ([www.finances.gov.tn](http://www.finances.gov.tn)) تبين أن الضريبة على الأجور (4106 مليون دينار) تبلغ حوالي 54.1 بالمائة من إجمالي الأداءات المباشرة سنة 2016 بعد أن كانت لا تتجاوز 39.8 سنة 2010 (2005 مليون دينار). في المقابل بلغت الضريبة على الشركات غير البترولية سنة 2016، 16 بالمائة من إجمالي الأداءات المباشرة بعد أن كانت تمثل 32 بالمائة سنة 2010.

من جهة أخرى يجب التأكيد على أن 60 % من دافعي الضريبة على الدخل يتراوح دخلهم ما بين 5000 و20.000 دينار سنوياً في حين لا تمثل شريحة دافعي الضرائب ما فوق 20.000 دينار سوى 10 % من مجموع دافعي الضرائب.

كما يجدر التأكيد في هذا المجال إلى الإرتفاع الهام الذي سجله الضغط الجبائي في تونس حيث مر من 19 بالمائة سنة 2005 إلى 23 بالمائة سنة 2016.

وتؤكد هذه الأرقام أن النظام الجبائي الحالي يحتوي على اختلال كبير، خاصة وأن جدول احتساب الضريبة على الدخل لم تتم مراجعته إلا بمناسبة قانون المالية لسنة 2017 وهو الذي استمر منذ سنة 1989.

إنطلاقاً من هذا التقييم الرقمي لا بد من اعتماد إصلاح يقوم على تعزيز العدالة الضريبية بين المطالبين بالأداء. ويقترح في هذا الإطار الترفيع في سقف الإعفاء من الضريبة من 5000 دينار حالياً إلى حدود 10.000 دينار، إلى جانب إعفاء كل الأجر التي تتجاوز نظام الـ12 أجراً، والساعات الإضافية من الأداء على المداخل، إستثناساً بتجربة سابقة ناجحة في فرنسا. وإن كان هذا الإجراء سيخفض بنسب هامة في الأداءات المباشرة للدولة إلا أنه سيمكن من الترفيع في الأداءات غير المباشرة عبر الأداء على الاستهلاك، حيث أن كل زيادة في الدخل تنتج مباشرة إلى الاستهلاك. كما يجب النظر في مسألة الترفيع في الطروحات بعنوان الحالة والأعباء العائلية، والمنح المسندة بعنوان الطفل الأول والثاني والثالث والتي لم تتغير منذ عشرات السنين (7 دنانير أقصاها).

### ث- السياسة الاجتماعية:

تبلغ نسبة التغطية الاجتماعية 84.3 بالمائة سنة 2014 بين القطاع العام والخاص (دليل الإحصائيات الاجتماعية - وزارة الشؤون الاجتماعية - 2014 - ص 25) وكانت في مستوى 72 بالمائة سنة 2007، وذلك بفضل إقحام عديد القطاعات في نظام التغطية الاجتماعية. وبلغ عدد النشيطين المنخرطين أكثر من 3 ملايين منخرط، تمتعوا بخدمات من الصناديق الاجتماعية بما قيمته 6348 مليون دينار أي حوالي 8.2 بالمائة من الناتج الداخلي الخام. كما تشكو هذه الصناديق الاجتماعية من عجز هيكلي هام بلغ حوالي 2000 مليون دينار إلى حدود سنة 2016، وهو ما يهدد غستدامة تقديم خدماتها للمنخرطين.

حسب دراسة صادرة عن مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والبنك الإفريقي للتنمية ماي 2017 (Évaluation de la performance des programmes d'assistance sociale en Tunisie - Mai 2017) فإن برامج المساعدات الاجتماعية، خاصة للعائلات المعوزة، تشكو من خلل كبير في مستوى توجهها للمستحقين، حيث لا يغطي برنامج العائلات المعوزة سوى 47 بالمائة فقط من المستحقين، وبرنامج المعالجة المجانية لا يغطي سوى 50.2 بالمائة من المستحقين.

من جهة أخرى يشكو نظام التغطية الاجتماعية في تونس فوارق كبرى بين القطاع العام والخاص، حيث يبقى مستوى الجرايات في القطاع الخاص ضعيفاً نظراً للمسار المهني القصير ولضعف الأجر الأساسي والطابع الظرفي لبعض العملة. وحسب الجامعة العامة للمتقاعدين، فإن حوالي 300 ألف متقاعد من القطاع الخاص، من ضمن 700 ألف، يتقاضون جراية دون الأجر الأدنى المضمون (350 دينار). ولضمان تحسن نسبي للقدرة الشرائية لفئة هامة من الطبقة الوسطى خاصة، لا بد من مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي بهدف التقريب بين القطاعين العام والخاص وتوسيع المنافع الاجتماعية. ويجب في إطار هذه المراجعة إعطاء الأولوية لنظام الضمان الاجتماعي للقطاع الخاص، ليكون جاذباً لفئة كبيرة من القطاع غير المهيكل وبعض أنواع العمل الهشة والعرضية كالعمل الجزئي وعملة المناولة.

## 2. السياسات القطاعية لتطوير القدرة الشرائية للمواطن:

يمكن أن يكون لعديد السياسات القطاعية دوراً كبيراً في تحسين القدرة الشرائية للمستهلكين، باعتبار إتصاقها المباشر بالحاجيات اليومية لهم. فمراجعة بعض السياسات في مجال الصحة والسكن والتعليم والنقل يمكن أن تعوض إجراءات تقليدية تتعلق بالترفيع في الأجر. ولعل السنوات الأخيرة

ومع تغير الأنماط الإستهلاكية، برزت بعض النفقات الإضافية التي جاءت كرد على تقصير الخدمات العمومية في أدائها. فالمواطن يلجأ مثلا إلى التعليم الخاص بما يعنيه من مصاريف نظرا لتراجع ثقته في التعليم العمومي وبحثا عن ظروف تدريس مثلى، ويلجأ للقطاع الصحي الخاص تفاديا لمشاكل القطاع الصحي العمومي، ويسعى لاقتناء وسيلة نقل خاصة هربا من مصاعب النقل العمومي، ويعمد إلى التداين من أجل ضمان مسكن هربا من وضعية الكراء وارتفاع أسعاره. وكل هذه الوضعيات تمثل نفقات إضافية في ميزانية المستهلك تساهم بصفة كبيرة في تراجع قدرته الشرائية.

ومن الناحية الرقمية البحتة، فإن الإحصائيات الرسمية سواء في تونس أو في دول أخرى، تبرز زيادة مستمرة للقدرة الشرائية للمواطنين، لكن الواقع المعيش للأسر يفرز في اغلب الحالات رأيا مخالفا. فقد أنجزت مثلا شركة "سوفراس" بفرنسا في أكتوبر 2006 بحثا بين أن 68% من المستجوبين لم يلاحظوا تطورا في مقدرتهم الشرائية لسنة 2006 خلافا لما أعلنه المعهد الوطني للإحصاء الفرنسي من تطور بنسبة 2,3%.

**تحتل نفقات السكن** (نفقات الإيجار واستخلاص القروض السكنية والمعالم البلدية) المرتبة الثانية من مجموع النفقات بعد نفقات التغذية ومرت من 22% خلال سنة 2005 لتبلغ 26.6% سنة 2015. ويمتلك 77.2 بالمائة مساكنهم الخاصة سنة 2014 (78.9 بالمائة سنة 1984) في حين يقطن 17.7 بالمائة على وجه الكراء (التعداد العام للسكان والسكنى- المعهد الوطني للإحصاء - 2014).

وتشهد كلفة العقارات والكراءات تطورا هاما منذ سنوات وذلك لعدة أسباب أهمها ندرة الأراضي الصالحة للبناء والتمدد العمراني، ارتفاع كلفة مواد البناء واليد العاملة، وعدم وجود تشجيعات للباعثين العقاريين لتوفير مساكن إجتماعية. فقد ارتفع مثلا معدل سعر المتر المربع المبني من 851 دينار سنة 2013 إلى 1310 دينار سنة 2015 (Le manager- Octobre 2015). وهذا الإرتفاع صعب من مهمة الحصول على مسكن، ورفع من نسق تطور قائم القروض المسندة من طرف البنوك لفائدة الأسر بعنوان إقتناء مسكن ليبليغ 15 بالمائة سنويا خلال الفترة 2010-2017. وقد أكدت دراسة أنجزتها وزارة التجهيز والإسكان تحت عنوان "من أجل استراتيجية جديدة للسكن" تم عرض نتائجها سنة 2014 أن العلاقة بين معدل الدخل الأسري السنوي والسكن تبلغ 11.7 مرة، أي أن كل أسرة مطالبة بصرف 11.7 مرة دخلها السنوي للحصول على مسكن.

ولعل معالجة مختلف هذه المسائل من شأنها أن تساهم في توفير مساكن بكلفة مقبولة لفائدة المستهلكين. ويجدر في هذا الإطار التنويه بقرارين هامين تم اتخاذهما من طرف الحكومة خلال السنوات الأخيرة سهلا النفاذ إلى السكن وخففا أعباء التداين المتعلق بالسكن. فقد تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2016 إعفاء الأداءات المنجزة عن قروض السكن من قاعدة الضريبة على الدخل، كما انطلق بمقتضى قانون المالية لسنة 2017، والأمر الحكومي عدد 161 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جانفي 2017، برنامج السكن الإجتماعي الأول والذي شرّع لتدخل الدولة من خلال قرض ميسر لضمان التمويل الذاتي لاقتناء مسكن أول لا تتجاوز قيمته 200 ألف دينار. ويمثل هذان الإجراءان تجسيما حيا لكيفية تدخل الدولة عبر السياسات القطاعية لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

ولعل هذا التوجه المحمود يجب تكملته بعدد الإجراءات الأخرى من ذلك:

- ربط الزيادة السنوية في الكراءات بنسبة التضخم، والتي تبقى حاليا حسب تعاقد الأطراف.

- يوجد عديد المستهلكين من غير الأجراء والذي لا يستطيعون الحصول على قروض لدى البنوك لاقتناء مسكن. ويمكن في هذا الإطار التفكير في إحداث صندوق لضمان هذه الفئات الاجتماعية لدى البنوك قصد تمكينهم من تمويلات لبناء أو اقتناء مساكن.
- توسيع تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء ليشمل إسناد قروض اقتناء قطعة أرض أو بناء مسكن.

- تشهد بلادنا منذ سنوات تطورا هاما في القطاع الخاص للتربية والتعليم العالي. فقد تضاعف عدد المؤسسات التربوية الخاصة خلال خمس سنوات ليمر من 102 مؤسسة (2010-2011) إلى 401 مؤسسة (2016-2017) أي بزيادة بـ380 بالمائة و تطور عدد التلاميذ من 21.500 إلى 69.680 خلال نفس الفترة (إحصائيات وزارة التربية – إدارة الدراسات والإحصائيات). من جهته تطور عدد الجامعات الخاصة ليمر من 22 جامعة سنة 2007 إلى 61 جامعة سنة 2016. ويعكس هذا التطور طلبا متزايدا من طرف المستهلكين، رغم ارتفاع تكلفة التدريس بهذه المؤسسات الخاصة، والذي يتراوح بين 300 و 550 دينار في الشهر للتلميذ الواحد في المدارس الابتدائية، ويتجاوز 5000 دينار في السنة بالنسبة للتعليم العالي. ولعل تراجع ثقة المواطنين في التعليم العمومي، ورغبتهم في توفير ظروف النجاح المثلى لأبنائهم يجعلهم يقبلون على هذا القطاع، الذي لم يعد حكرا على الفئات المترفة، بل شمل الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، والتي تلجأ في بعض الحالات إلى التداين من أجل توفير هذه النفقات. ويبقى لزاما، في ظل تطور ظاهرة التعليم الخاص وما يمثله من إقبال لكاهل الأسر التونسية، تحسين جاذبية التعليم العمومي التي تراجعت تحت تأثير الحراك النقابي وتردي الخدمات بالمؤسسة التربوية، عبر القيام بإصلاح شامل يوازي بين البعد اللوجستي (تجهيزات رقمية، ظروف عمل ودراسة) والبعد التربوي والبيداغوجي (المناهج)، وهو موضوع نقاش حالي بين وزارة التربية ونقابات التعليم.

**تمثل نفقات النقل** (السيارة الخاصة، التعهد والصيانة، النقل العمومي والخاص)، حيزا كبيرا في ميزانية الأسرة التونسية يمثل 9 بالمائة منها. وقد تطور عدد السكان الممتلكون لسيارة خاصة من 15.7 بالمائة سنة 1994 إلى 27.2 بالمائة سنة 2014. وقد اثر ارتفاع أسعار السيارات وارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة على القدرة الشرائية لأصحاب السيارات الخاصة، لكن التأثير كان محدودا لمستعملي النقل العمومي والخاص والذي لم تشهد اسعاره زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. وقد أثر غياب الزيادات في تعريفية النقل العمومي على ميزانية شركات النقل العمومية خاصة وميزانية الدعم الموجهة من طرف الدولة لها. فتعريفية النقل المدرسي والجامعي مثلا لا تمثل سوى 10% من القيمة الحقيقية وهو الذي يمثل 75% من نشاط الشركات الجهوية للنقل و45% من نشاط شركة نقل تونس. ودعمت الدولة شركات النقل بما قيمته 416 مليون دينار سنة 2015 مقابل 272 مليون دينار سنة 2011. وأمام هذه الوضعية لم تتمكن شركات النقل العمومي من الإستثمار في تحسين جودة خدمات النقل وبالتالي تحسين جاذبيته لدى المستهلكين. وبلغ قائم القروض المسندة من طرف البنوك لشراء سيارة 293 مليون دينار إلى حدود شهر مارس 2017. من جهة أخرى تضاعف عدد السيارات المسجلة بالوكالة الفنية للنقل البري سنويا خلال العشر سنوات الأخيرة ليمر من 45876 تسجيل جديد (immatriculation) سنة 2007 إلى 84208 سنة 2016. وهذه الرغبة في امتلاك سيارة من طرف المستهلك التونسي تأتي، حسب تقديرنا، ردا على تدني العرض للقطاع العمومي والخاص وعدم تطابقه مع تطور الطلب، إلى جانب الوضعية المتدنية لجودة الخدمات والسلامة، وعلى مستوى انتظامية تواتر السفارات والمحافظة على أوقاتها واستقبال المواطنين.

وانطلاقا من هذه الوضعية، فإن الإستثمار في تأهيل قطاع النقل العمومي عبر تحسين معايير الجودة والسلامة والأمن والانتظامية، له مردودية كبيرة على مستوى القدرة الشرائية للمستهلك، خاصة مع ارتفاع أسعار الوقود وقطع الغيار وخدمات تأمين العربات. من جهة أخرى يجدر التأكيد على أهمية مراجعة الخارطة الوطنية للنقل، تأخذ بعين الإعتبار التمدد العمراني الحالي والمستقبلي، حتى تتمكن

وسائل النقل العمومي من تغطية أبرز المنطق السكنية. و لامناص في إطار سياسة تحسين خدمات النقل العمومي من الترفيع في تعريفه النقل بصفة تدريجية تأخذ بعين الإعتبار القدرة الشرائية للمستهلك، كما تراعي الموازنات المالية لشركات النقل العمومي حتى تتمكن من الإستثمار في خطط التحسين.

**تحتل النفقات الصحية حيزا هاما في ميزانية الأسر التونسية بلغت سنة 2015 ما قدره 5.6 بالمائة.** من جهة أخرى شهد القطاع الصحي الخاص تطورا هاما في السنوات الأخيرة تحت تأثير عدة عوامل من ضمنها تطور الطلب الداخلي. فقد تطور عدد المصحات الخاصة من 80 مصحة بسعة 2800 سرير سنة 2009 ، إلى 91 مصحة خاصة بطاقة إستيعاب 5020 سرير سنة 2015 (تقرير حول الخارطة الصحية- وزارة الصحة – جوان 2016) وهو ما يمثل 5/1 طاقة الإستيعاب الإجمالية. وتبلغ النفقات الصحية (عام وخاص) للفرد الواحد في تونس 584 دولار (باعتبار معادل القدرة الشرائية)، وتطور معدل الإنفاق للفرد الواحد سنويا من 164 دينار سنة 2000 إلى 493 دينار سنة 2013 أي بنسبة تطور تناهز 300%. وتمثل حصة إنفاق الأسر التونسية 37,5% من إجمالي نفقات الصحة متجاوزة بذلك معدل الإنفاق الأسري الذي حددته المنظمة العالمية للصحة بـ 20%. ورغم أن النفقات الصحية تمثل 7.6 بالمائة من ميزانية الدولة، فإن القطاع الصحي العمومي لم يرتق إلى تطلعات وطلبات الأسر التونسية، مما جعلهم يقبلون بنسق مرتفع على القطاع الصحي الخاص. ويشكو القطاع العمومي من تدني جودة الخدمات (طول مدة الإنتظار، سوء الإستقبال، المعدات الطبية،...) والتفاوت بين الجهات. كما نسجل تفاوتنا كبيرا بين القطاع العام والخاص، حيث أكد تقرير لجنة حول القدرة الشرائية بوزارة الشؤون الإجتماعية (تقرير غير منشور- أشغال لجنة سنة 2014)، أن القطاع الخاص (الذي لا يمثل سوى 20 % من الطاقة الاستشفائية الوطنية) يستأثر بـ 62% من مصاريف التأمين على المرض (29% سنة 2007) في حين أن المنظومة العمومية التي تستقطب 66% من المنخرطين بنظام التأمين على المرض لا تستأثر إلا بـ 38% من مصاريف الصندوق (71% سنة 2007). كما يشغل القطاع الخاص 55% من الأطباء و 70% من الصيادلة وأطباء أسنان.

وبناء على هذه المعطيات لا بد من النهوض بالمنظومة الصحية حتى تكون شاملة وعادلة لفائدة الجميع، وتحسين الخدمات الصحية العمومية في إطار مقاربة الجودة الشاملة.

وعلى المستوى الفردي، تنتشر لدى المستهلك التونسي تقاليد التداوي الذاتي، حيث بين بحث أنجزه المعهد الوطني للإستهلاك في أكتوبر 2014 حول "المستهلك التونسي والأدوية" أن 61 بالمائة من المستهلكين يعمدون إلى شراء الأدوية مباشرة من الصيدلية دون المرور عبر الطبيب، وهو ما يدعو إلى ضرورة العمل على التحسيس بمخاطر هذا التعاطي على المستوى الصحي وكذلك على مستوى الإنفاق الأسري، حيث تمثل الأدوية 37% من مجموع المصاريف الصحية.

وحسب نفس البحث فإن 8 من 10 مستهلكين لا يعرفون الأدوية الجنيسة، والتي تباع بأسعار أقل بحوالي 30 إلى 40 بالمائة من الأدوية الأصلية، وتمثل السعر المرجعي لاسترجاع المصاريف لدى الصندوق الوطني للتأمين على المرض، كما أن هناك نظرة دونية للقدرة العلاجية لهذه الأدوية من طرف المستهلكين. وبناء عليه لا بد من التحسيس بأهمية الأدوية الجنيسة وقدرتها العلاجية التي تضاهي الأصلية والتشجيع على استهلاكها، وبالتالي التقليل من نفقات الأدوية لدى الأسر التونسية. كما لا بد من العمل على دعم صيدليات الهياكل العمومية الإستشفائية، والتي لا توفر سوى 38% من مصاريف الأدوية مقابل 62% بالصيدليات الخاصة.



من الأكد أن المجتمع التونسي، شأنه شأن اغلب المجتمعات في العالم، يشهد تغيرات كبيرة في أنماطه الإستهلاكية تحت تأثير عديد العوامل، لعل أبرزها التطور التكنولوجي المستمر والثورة الرقمية، إلى جانب تطور التجارة العالمية وتحريرها. وهذا المسار في التغيرات يؤثر بصفة كبيرة على القدرة الشرائية لكافة المستهلكين، باعتبار انه يفرض ضغوطات جديدة ويخلق احتياجات وحاجات مستحدثة. ولكن الفرق بين المجتمعات والمستهلكين، يكمن في مدى الوعي الإستهلاكي للمواطنين أو ثقافتهم الإستهلاكية، ومدى انجرارهم نحو هذه الإحتياجات الجديدة، على حساب قدراتهم الشرائية أي مداخيلهم.

من جهة أخرى فإن الدولة مدعوة إلى التفكير بنظرة إستراتيجية للقدرة الشرائية بعيدا عن الحلول الترفيحية والقرارات الإرتجالية التي تؤخذ تحت ضغط النقابات أو الأطراف الإجتماعية أو الشارع. وتحتمك الدولة على الآليات اللازمة والتي في عديد الحالات يمكن أن لا تكون مكلفة، لتحسين ظروف عيش المواطنين والتخفيف من وطأة تراجع قدرتهم الشرائية. من جهة أخرى فإن ما تم تقديمه من خلال هذه الورقة من معطيات إحصائية يطرح رهانا كبيرا على كافة الهياكل الرسمية يتعلق بكيفية النهوض بالقدرة الشرائية عبر منظومة الإستهلاك لا عبر منظومة الإنتاج فقط، وهو من الأخطاء التي يجب تجاوزها في تحديد السياسات العمومية المستقبلية، ويمكن أن يكون موضوع ندوات قادمة لترح مقارنة جديدة للتزويد والإستهلاك في تونس.